

حجية التوقيع الإلكتروني أمام القضاء دراسة مقارنة للنظام السعودي والمصري والاتحاد الأوروبي

The Evidential Value of Electronic Signatures: A Comparative Study between Saudi Arabia, Egypt, and the European Union

طبيه فوزي

الحقوق، كلية العلوم الانسانية، جامعة ميدأوشن

الباحث المعتمد للمراسلة: طبيه فوزي

المقدمة

شهد العالم تحولاً جذرياً مع الثورة الرقمية التي غيرت ملامح التعاملات القانونية والتجارية على حد سواء، فأصبح الانتقال من الورق إلى الفضاء الإلكتروني ضرورة لا رفاهية، وبرزت الحاجة إلى أدوات إثبات جديدة تواكب هذا التطور، أدى هذا التحول إلى ظهور مفهوم التوقيع الإلكتروني كأحد أبرز مظاهر ثورة المعلومات، بعدما كان التوقيع الخطي الوسيلة الوحيدة للاعتراف بصحة المحررات وإثبات التصرفات القانونية، ومع تطور الحاسب الآلي وانتشار شبكة الإنترنت، اتسعت مساحة المعاملات الإلكترونية العابرة للحدود، وأصبحت العقود تتم بين أطراف لا تجمعهم علاقة مادية أو مكانية، مما أوجد تحدياً أمام القوانين التقليدية في كيفية إثبات هذه المعاملات وحماية أطرافها، ومن ثم ظهرت الحاجة الملحة إلى وسيلة تحقق الغرض ذاته الذي يؤديه التوقيع التقليدي، ولكن بصيغة رقمية تضمن الموثوقية والأمان، وهو ما مثله التوقيع الإلكتروني باعتباره الركيزة الأساسية للإثبات في البيئة الرقمية الحديثة.

وتؤكد أهمية التوقيع الإلكتروني اليوم ضرورة الاعتراف بحجيته أمام القضاء، باعتباره وسيلة أساسية لإثبات صحة المعاملات الإلكترونية وصحة نسبتها إلى أصحابها، خاصة في ظل انتشار التجارة الإلكترونية والتعاملات الحكومية عبر المنصات الرقمية، ولأن هذه المسألة تمس جوهر الإثبات القانوني، فقد تنوعت مواقف التشريعات المقارنة في تنظيمها، بين المشرع السعودي الذي أولى أهمية خاصة لحماية الهوية الرقمية وضمان سلامة المحررات الإلكترونية وفق نظام المعاملات الإلكترونية، والمشرع المصري الذي نظمها في إطار قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، بينما وضع الاتحاد الأوروبي إطاراً موحدًا عبر لائحة (eIDAS) التي منحت التوقيع الإلكتروني المعتمد حجية قانونية مساوية للتوقيع التقليدي.

ومن ثم يأتي هذا البحث ليتناول بالدراسة المقارنة مدى حجية التوقيع الإلكتروني أمام القضاء في هذه الأنظمة، من حيث الشروط والمجال التطبيقي والإشكاليات العملية التي تعترض الاعتراف القضائي به، بهدف بيان مدى فعالية التشريعات المختلفة في تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وضمان العدالة القانونية.

مشكلة الدراسة:

تكمن الإشكالية الرئيسة لهذا البحث في تحديد مدى حجية التوقيع الإلكتروني أمام القضاء، ومدى إمكانية مساواته بالتوقيع التقليدي في قوة الإثبات، بالنظر إلى الطبيعة الرقمية التي تحيط به، وإلى اختلاف التشريعات في تنظيمه وتقدير قيمته القانونية، كما تتجسد الإشكالية في التحدي المزدوج الذي يواجه القاضي المعاصر في التحقق من صحة التوقيع الإلكتروني من جهة، وضمان عدم المساس بحقوق الخصوم من جهة أخرى، في ظل تباين المعايير الفنية والقانونية بين الأنظمة المقارنة، وهو ما يجعل التساؤل الرئيسي يتمحور حول: إلى أي مدى استطاعت التشريعات محل الدراسة أن تحقق التوازن بين التطور التقني ومتطلبات الإثبات القضائي؟

أسئلة الدراسة:

- ١- ما مفهوم التوقيع الإلكتروني وما طبيعته القانونية أمام القضاء؟
- ٢- ما أنواع التوقيع الإلكتروني وما الشروط اللازمة لاعتماده؟
- ٣- كيف ينظم النظام السعودي التوقيع الإلكتروني وما موقف القضاء السعودي من حجية هذا التوقيع؟
- ٤- كيف ينظم المشرع المصري التوقيع الإلكتروني وما الممارسات القضائية المرتبطة بحجيته؟
- ٥- كيف يؤثر نظام الاتحاد الأوروبي (eIDAS) على حجية التوقيع الإلكتروني أمام القضاء وتطبيقاته العملية؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ١- بيان ماهية التوقيع الإلكتروني وتحديد طبيعته القانونية وأساسه كوسيلة إثبات حديثة.
- ٢- توضيح أنواع التوقيع الإلكتروني والشروط التي يجب توافرها لاعتماده أمام القضاء.
- ٣- تحليل موقف النظام السعودي من حجية التوقيع الإلكتروني وإبراز الجوانب العملية في تطبيقه.
- ٤- دراسة التنظيم القانوني المصري والممارسة القضائية بشأن التوقيع الإلكتروني وتقييم مدى فعاليتها.
- ٥- مقارنة الإطار الأوروبي (eIDAS) بالنظم العربية لاستنباط أفضل الحلول التشريعية التي تحقق الثقة في البيئة الرقمية وتدعم العدالة الإلكترونية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الإطار القانوني للتوقيع الإلكتروني وتحليل طبيعته وأركانه وشروطه، مع التركيز على الجوانب النظرية والعملية التي تحدد حجيته أمام القضاء، كما يستخدم المنهج المقارن للموازنة بين التنظيم القانوني للتوقيع الإلكتروني في كل من النظام السعودي والمصري والاتحاد الأوروبي، من خلال تحليل النصوص التشريعية والأحكام القضائية ذات الصلة، بهدف استنباط أوجه الاتفاق والاختلاف واستكشاف أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير التشريعات الوطنية.

الخطوة البحثية:

ولإجابة على الإشكالية البحثية وكافة الأسئلة المطروحة، ينقسم البحث إلى مبحثين أساسيين، بحيث يتضمن كلا منهما عدد من المطالب، كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التوقيع الإلكتروني أمام القضاء.

المطلب الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني وطبيعته القانونية

المطلب الثاني: أنواع التوقيع الإلكتروني وشروطه.

المبحث الثاني: الدراسة المقارنة لحجية التوقيع الإلكتروني أمام القضاء
المطلب الأول: تنظيم المملكة وموقف القضاء السعودي من حجية التوقيع الإلكتروني
المطلب الثاني: الإطار التشريعي والممارسة القضائية المصرية بشأن التوقيع الإلكتروني
المطلب الثالث: نظام الاتحاد الأوروبي (eIDAS) وتأثيره على حجية التوقيع الإلكتروني

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم، سلامة حسن (٢٠١٨)، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات: دراسة مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣٢.
- خلفان جمال محمد (٢٠٢٤)، حجية الدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي أمام القضاة: دراسة مقارنة، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، مجلد ٤، عدد ٧.
- زرويق يوسف (٢٠٢١)، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات: دراسة مقارنة، جامعة الجلفة.
- قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥، مصر، (٢٠٠٤)
- مدبولي باسم وهانم سالم (٢٠٢٠)، الدليل الإلكتروني أمام القضاء، مجلة الباحث العربي، مجلد ١، عدد ٢، ص: ١٠٩ : ١١٠.
- نظام التعاملات الإلكترونية، المملكة العربية السعودية، (١٤٢٨)
- نظام الإثبات، المملكة العربية السعودية، (١٤٤٣)